S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25664
26 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣
وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل، طي هذا، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية أذربيجان.

وأكون ممتنا جدا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسن أ. حسنوف
السفير
الممثل الدائم

270493 260493 260493 93-23847

المرفق

[الأصل: بالروسية]

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥ وموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من وزير خارجية أذربيجان

يشرفني ابلاغكم بأن قادة الجمهورية الأذربيجانية وكافة الشعب الأذربيجاني ينتظرون بقلق اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لقرار يدين فيه عدوان جمهورية أرمينيا على أذربيجان ويطلب فيه انسحاب التشكيلات المسلحة الأرمينية من أراضي بلدي التي احتلت مؤخرا. ومن شأن الاعتماد العاجل لقرار من ذلك القبيل أن يشكل ضمانا لانسحاب التشكيلات المسلحة الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة وأن يمنع تكرار وقوع أعمال عدوانية مماثلة في المستقبل، مما يوفر بدوره الظروف اللازمة لمواصلة عملية التفاوض تحت إشراف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ضمن إطار مجموعة مينسك التابعة له.

وكما تعلمون، فقد توقف الاجتماع الأخير لمجموعة "الخمسة زائد واحد" في جنيف إثر احتلال تشكيلات مسلحة أرمينية لقطاع كلبجار من الجمهورية الأذربيجانية. وقد أعرب في ذلك الاجتماع نفسه عن الرأي بأنه لا يمكن أن تستأنف المفاوضات إلا بعد تحرير تلك الأراضي المحتلة. إلا أنه معروف لدى الجميع أنه تلت ذلك غارات مكثفة شنتها القوات الأرمينية على منطقة فيزولي من أذربيجان، بهدف واضح هو الاستيلاء على القطاع، وكذلك على قطاعات أخرى شمالية غربية وجنوبية غربية من أذربيجان.

وموقف الجمهورية الأذربيجانية هو التالي:

لا يمكن ايجاد بديل للتسوية السلمية للنزاع الأرمني الأذربيجاني. وفي الوقت الحاضر يعتمد استئناف عملية التفاوض تحت اشراف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على حل مسألة تحرير الأراضي الأذربيجانية التي استولت عليها مؤخرا تشكيلات مسلحة أرمينية، وبعبارة أخرى على عودة الوضع الذي كان قائما في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ (وهو اليوم الذي انتهت فيه مشاورات جنيف لمجموعة "الخمسة زائد واحد"). ولسنا على استعداد للجلوس إلى مائدة المفاوضات ضمن إطار مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة "الخمسة زائد واحد" إلا بعد تحرير الأراضي المشار إليها أعلاه.

ونحن نعتبر أن اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لقرار بشأن هذه المسألة سيشكل ضمانا يعول عليه لتحرير تلك الأراضي الأذربيجانية.

ومرة أخرى نناشدكم بصورة عاجلة كما نناشد أعضاء مجلس الأمن بالنيابة عن قادة الجمهورية الأذربيجانية أن تعقدوا اجتماعا لمجلس الأمن في أسرع وقت ممكن لاعتماد قرار بشأن هذه المسألة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بعملية التفاوض التي بدأت بناء على اقتراح السيد يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي، واتفاقات وقف اطلاق النار واتفاقات أخرى من المفروض أنه تم التوصل إليها خلال تلك المفاوضات، فإن الشكوك تحوم حول فعالية وساطة الاتحاد الروسي من جانب واحد خارج سياق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بالنظر إلى أن الاتحاد الروسي وأرمينيا، أبرما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ اتفاقا للصداقة، والتعاون والأمن المتبادل، يتضمن ثلاث فقرات عن المساعدة العسكرية. وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الروسي وأرمينيا، بوصفهما عضوين في رابطة الدول المستقلة، طرفان في نظام الأمن الجماعي لبلدان الرابطة.

ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن الجانب الأذربيجاني غير مستعد لاستبدال عملية التفاوض السلمي تحت إشراف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بجهود الوساطة التي تبذلها فرادى الدول. إن جهود الوساطة من جانب واحد التي تبذلها فرادى الدول مفيدة، ولكنها مفيدة فقط على صعيد الاجتماعات غير الرسمية لتحقيق المزيد من التقارب بين مواقف الأطراف كيما تستخدم تلك الأمور فيما بعد كأساس للمفاوضات ضمن إطار مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا.

وينبغي النظر إلى الاجتماعات التي عقدت مؤخرا بوساطة الاتحاد الروسي، من هذا المنظور، بوصفها محاولات للتقريب بين مواقف الجانبين الأذربيجاني والأرمني، ولسوء الحظ، لم تحرز هذه المحاولات حتى الآن أي نجاح.

ولقد أعلن الطرفان، في كافة الاجتماعات، وفي سوتشي، وموسكو، وأنقرة عن موقفيهما فيما يتعلق بحل المشكلة، ولكن لم يحدث تقارب بين الموقفين. وفي جميع الحالات، جعل الجانب الأذربيجاني تحرير الأراضي الأذربيجانية التي احتلت مؤخرا وعودة الوضع الذي كان قائما في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ شرطا لمواصلة المحادثات ضمن إطار مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولم يقبل الطرف الأرمني تلك الشروط.

ولم تبذل محاولة لمناقشة مشروع اتفاق، إلا في اجتماع موسكو. ولم تحرز تلك المحاولة أيضا النجاح، لأن مشروع الوثيقة تضمن عددا من الشروط، أدرجت بناء على إصرار الجانب الأرمني، وهي شروط غير مقبولة بالمرة لأذربيجان.

أما التقارير التي تشير إلى التوصل إلى اتفاق بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا أثناء اجتماعهما في أنقرة فلا أساس لها من الصحة. وبالفعل، أعرب كل من الرئيسين، في سياق الاجتماع، عن رغبته في وضع حد لإراقة الدماء وعن رأيه في أن من الجوهري مواصلة البحث عن حل للمشكلة ضمن إطار العملية السلمية التي تجري حاليا تحت إشراف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، جعل رئيس جمهورية أذربيجان من الانسحاب الفوري وغير المشروط للتشكيلات المسلحة الأرمنية من أراضي أذربيجان المحتلة مؤخرا، وفقا للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٦

نيسان/أبريل ١٩٩٣، شرطا من شأنه أن يمكن من مواصلة عملية التفاوض. ومن جهة أخرى، ذكر رئيس جمهورية أرمينيا مرة أخرى، أن جمهورية أرمينيا ليست مشتركة في احتلال الأراضي الأذربيجانية. ولم يدع هذه الموقف اللامتعاون أي إمكانية لإجراء أية محادثات جوهرية على الإطلاق.

وليس لمحاولات عرض الآراء كبداية لعملية التقريب بين مواقف الطرفين سوى هدف واحد يتمثل في الحيلولة دون قيام مجلس الأمن من اتخاذ قرار مناسب بشأن المسألة، وكسب الوقت وبالتالي إضفاء الشرعية على الاستيلاء مؤخرا على مقاطعة كلبيار التابعة لأذربيجان، كما حدث عمليا في حالة أراضي أذربيجان التي سبق احتلالها.

وفيما يتعلق بالتقارير التي تشير إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فإنه لم يتم التوصل إلا إلى اتفاق لفترة قصيرة محدودة من الوقت ولم يطبق إلا على منطقة محدودة من مسرح العمليات - على طول الطريق الذي سلكه فريق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي الوقت الراهن، يقوم الطرف الأرمني بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار وتتعرض عدة مقاطعات من أذربيجان حاليا إلى قصف كثيف بالمدفعية والقذائف.

وهكذا، فقط أظهرت الاتصالات التي جرت بين الطرفين في كل من جنيف وموسكو وسوشي وأنقرة، بكل وضوح أن الجانب الأرمني يتجاهل المطالبة الواردة في بيان رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بسحب قواته من اقليم مقاطعة كلبيار التابعة لأذربيجان. وهذا ما دعانا إلى الاستنتاج أن الطريق الوحيد للتأثير على الجانب الأرمني قد يكمن في قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار مناسب. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية أذربيجان، إخلاصا منها لمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تناشد مجلس الأمن، أن يقوم باتخاذ التدابير اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

سيدي،

أتشرف باسم قادة جمهورية أذربيجان، أن أناشدكم وأعضاء مجلس الأمن، في ضوء ما تقدم، بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في مسألة قيام المجلس باتخاذ قرار بإدانة العدوان على أذربيجان فيفتح بذلك الطريق الوحيد أمام مواصلة عملية التفاوض السلمي ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم عن فائق الاعتبار.

(توقيع) توفيق قاسيموف
وزير خارجية
جمهورية أذربيجان

- - - - -